

قضايا عسكرية

« النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الاسرائيلية - المصرية »

مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد في البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء » .

وإذا ما اطلعنا على المادة الاولى من الملحق العسكري المذكور ، نجد أنها تنص في فقرتها الاولى على ان « تنهى اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية والمدنيين قبل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تبادل اصول اقرار هذه المعاهدة » .

وتبدو هذه النصوص في حد ذاتها وكأنها ستؤدي ، عند تطبيقها ، الى مجرد انسحاب اسرائيل من سيناء ومن ثم استعادة مصر لسيادتها الكاملة على اراضيها المحتلة عام ٦٧ ، ولكن النصوص التي تلت الفقرة الاولى من المادة الاولى من الملحق العسكري المشار اليه ، توضح المغزى الحقيقي لنوع انسيادة المصرية التي ستعود الى سيناء ، وكيف سيخدم ذلك الهدف الاستراتيجي الاسرائيلي المذكور آنفا . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على انه « ضمانا للامن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق محددة في هذا الملحق كذلك على الخريطة رقم ١ » . ثم نصت الفقرة الثالثة على ان « الانسحاب من سيناء

لقد كان لاسرائيل هدف استراتيجي رئيسي ، سعت الى تحقيقه طوال الثلاثين عاما الماضية من صراعها ضد الامة العربية ، وهو اخراج مصر بثقلها الاستراتيجي (بشريا وجغرافيا وعسكريا) من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ، ليسهل عليها تثبيت وجودها الاستعماري الاستيطاني في المنطقة ، وفرضه على بقية الامة العربية كواقع شرعي دائم .

والآن ، بعد ان وقعت معاهدة الصلح المنفردة بينها وبين مصر في ٢٦/٣/٧٩ ، تحقق لاسرائيل هذا الهدف الاستراتيجي الحيوي ، او هو في طريقه الى التحقق في المستقبل القريب .

وتكشف نصوص المعاهدة والملحق العسكري الخاص هذه الحقيقة المؤلمة ، والتي يجب ان تؤخذ في الاعتبار في المرحلة الراهنة من الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد تعهدت اسرائيل بمقتضى المعاهدة المذكورة باعادة السيادة المصرية الكاملة على شبه جزيرة سيناء المحتلة منذ حرب ٦٧ ، اذ نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من المعاهدة على ان « تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين